[الاسم[١]]

حاشية على قوله: (الاسم: ما دل على معنى في نفسه...).

الضمير في قوله: (في نفسه) إن رجع الى الدال، وهو الاسم، لزم تعريف الشيء بنفسه؛ إذ يصير التقدير: الاسم ما دل على معنى في الاسم، وهو تعريف الاسم بالاسم. وإن رجع إلى المدلول عليه، وهو المعنى، لزم كون الشيء ظرفا لنفسه؛ إذ يصير التقدير: الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى، فيكون المعنى ظرفا للمعنى.

وأجيب: بأنه كلام موضوع موضع غيره أى مستقل بالمفهومية؛ فلا يعتبر حقيقة.

وقد نقض هذا التعريف بالخطوط والعقود والإشارات والنصب؛ إذ كل واحد منها يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وبأن مجموع قولنا: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، دال على هذا المعنى، وليس باسم؛ لأنه لو كان اسما لكان كلمة، وليس بكلمة؛ لأنه مركب.

وأجيب: بأنه لما تقدم انقسام الكلمة إلى الاسم وغيره علم أن الاسم كلمة؛ فلم يحتج إلى ذكره، وأسقط من الحد؛ اعتمادًا على ما تقدم، وإذا كان كذلك صار تقدير الحد: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسه، وحينئذ لا يرد النقض بالعقود والإشارات والنصب؛ لأنها ليست بكلمة؛ إذ ليست بلفظ، ولا بنفس الحد؛ لأنه أيضًا ليس بكلمة؛ لكونه مركبًا.

---

(١) الاسم: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان مخصوص، وله علامات يُعرفُ بها:

فمنها: أن يصح الحديث عنه، نحو: قام زيد، وعمرو منطلق.

ومنها: أن يصح دخول حرف الجر عليه، نحو: بزيد، وإلى عمرو.

ومنها: أن يصح لحوق التنوين به، نحو: رجل، وفرس.

ومنها: أن يصح دخول الألف واللام عليه للتعريف، نحو: الرجل، والفرس.

ومنها: الإضافة إلى شيء، نحو: غلام زيد، وثوب عمرو؛ وهذه كلها من خصائص الاسم لا تكون في غيره. [انظر: كفاية النحو ٢٢/١]

ObeiKandi.com

قوله: (ومن خواصه دخول اللام).

إن أراد بقوله: (دخول اللام) مطلق اللام ورد عليه لام الابتداء والجر ونحوهما، وإن أراد لام التعريف فلم يتقدم معهود يرجع إليه العهد. وكان الأولى أن يقول: حرف التعريف، أو آلة التعريف؛ ليشمل مذهب سيبويه في أنه اللام وحدها، ومذهب الخليل في أنه كـ "هل " و " بل " ولغة طيئ في إبدالهم من اللام ميما، نحو[1]: [المنسرح]

يَرْمِي ورائِيَ بامْسَهْـــــمِ وامْسَلِمَهْ

تنوين الترنم: نون تتبع الآخر عوضًا من المد الكائن في حرف الوصل إذا كانت القافية مطلقة، وتسميته تنوينا مجاز؛ ولهذا يكون حكمه على العكس من حكم التنوين؛ لأن التنوين يثبت وصلا ويحذف وقفا، وهذا يثبت وقفا ويحذف وصلا، فإن كانت القافية مقيدة لحقها قليلا؛ ولهذا يسمى الغالى؛ لقلة وجوده.

---

(١) صدر البيت: ذَاكَ خَلِيلي وذو يواصلني

هو من المنسرح وأصله: مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين.

استشهد به الزمخشري على مجيء الميم مكان لام التعريف في قوله: (بأم سهم وأم سلمة) والأصل بالسهم والسلمة، وأهل اليمن يجعلون عوض اللام ميما.

و (السلمة) بفتح السين واللام واحدة السلم، وهو شجر من شجر العضاة، كذا فسره البعلي في شرح الجرجانية، وتبعه على هذا بعض المتأخرين، وليس كذلك، بل الصحيح: أن سلمة هاهنا بكسر اللام، وهي واحدة السلام، وهي الحجارة، ولما ذكر الجوهري: السلمة بكسر اللام استشهد عليه بهذا البيت.

فإن قلت: يرمى ما موقعه من الإعراب؟

قلت: خبر ثان، ويجوز أن يكون حالا.

وقيل: (الواو) في و (ذو يعاتبني) زائدة، والجملة صفة لقوله: (ذاك)، وقوله: (خليلي) بدل منه، ويرمي خبر لذاك، وفيه نظر لا يخفى.

انظر: لسان العرب مادة ذو وذات ٣٤٧/٢٠، ومغني اللبيب ٤٨/١، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ٦٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٥١/٤، ومعجم مقاييس اللغة ٩١/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٥/٢.

قوله: (والإسناد إليه).

ينبغي أن يزيد فيه: باعتبار معناه؛ لئلا يرد مثل: قام فعل ماض، وهل حرف استفهام؛ فإنها قد أسند إليها، لكن لا باعتبار معناها.

وقوله: (والإضافة).

حقه أن يقول: وإضافته، أو الإضافة إليه لا بتأويل؛ إذ قد يضاف إلى الفعل لكن بتأويل، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩].

obeikandl.com